العرب
الإثنين 2021/11/01
السنة 44 العدد 12227

الإحياء الثقافي يحمي مدن العالم الكبرى من الاضمحلال

السياسات الثقافية تعيد للمدن بريقها وحضورها العالمي

تتجه الحكومات الغربية وحتى العربية نحو تعزيز الاستثمار في الثقافة ودعم السياسات الثقافية بهدف المحافظة على وجودها ضمن دائرة الضوء العالمية في عالم أصبح سريع التغير ومتعدد الاهتمامات بفعل الثورة التكنولوجية، مراهنة على أنّ الثقافة قادرة على جعل المدن أكثر ثراء وأمانا واستدامة.

ريم تينا غزال
مراسلة سابقة في أفغانستان

الثقافة هي قلب المدينة الذي يروي قصتها. وتُقدّر المدن الحديثة أهمية أن تكون محاور ثقافية، فتستثمر مبالغ طائلة وتنفذ أفكارا مبتكرة على أمل أن تتوج أحدث "عاصمة للثقافة". فعلى سبيل المثال أسهم حصول القوة الصناعية السابقة غلاسكو على جائزة مدينة الثقافة الأوروبية عام 1990 على رفع مكانة المدينة من رمز للعنف والفقر إلى مركز حيوي للفنون. وتبعتها مدن أخرى في أوروبا، معتمدة تسمية "عاصمة الثقافة" للمساعدة على تغيير واقعها في فترة ما بعد الصناعة.

وأدرك قادة مدن الشرق الأوسط وآسيا الحديثة هذا وأن جذب الزوار إلى تجربة ثقافية بدلا من مجرد الترويج لبلادهم على أنها وجهة لقضاء عطلة هو مفتاح نجاحهم. كما أدركوا -على عكس بعض المدن في أوروبا التي تركت فوائد التواجد في دائرة الضوء الثقافية العالمية تتلاشى- أنّ عليهم بذل جهود للحفاظ على هذا الزخم.

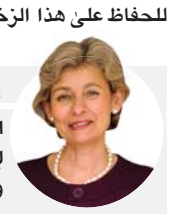

إيرينا بوكوفا

الثقافة أصل استراتيجي لإنشاء مدن أكثر شمولا وإبداعا واستدامة

مرت كل من سنغافورة وهونغ كونغ بدورات من الاستثمار الثقافي لتظل جذابة للزوار. وربما تكون استضافة دبي لمعرض إكسبو 2020 أوضح مثال على مدينة تتفهم الحاجة إلى التجديد؛ فبعد ضربات الأزمة المالية العالمية ووباء كوفيد – 19 لا يمكن تصور توقيت للمعرض أفضل من هذا التوقيت لدفع المدينة إلى دخول مرحلة جديدة.

وتساعدنا مبادرات "رأس المال الثقافي" في اكتشاف مدن قد لا نعرف عنها شيئا، وبالتالي تطوير تقدير جديد لتراثها الثقافي. وتتوج عاصمة الثقافة العربية سنويا منذ 1996، مرورا بإربد في الأردن المدينة المختارة لسنة 2021، ومدينة الكويت في 2022، وليس انتهاء بطرابلس اللبنانية في 2023. وأطلقت جامعة الدول العربية المبادرة في إطار برنامج اليونسكو للعواصم الثقافية من أجل الترويج للثقافة العربية وتشجيع التعاون وبناء التفاهم بين الثقافات.

لكن ما هي معايير التأهيل لتصبح العاصمة ثقافية؟ وما هي الثقافة بالضبط؟ هل هي طقوس؟ أزياء خاصة؟ هل هي الفنون والحرف اليدوية؟ وهل تُحدد بأهلها وتاريخها ومبانيها وهندستها المعمارية؟

تُعرّف اليونسكو الثقافة بأنها "مجمل السمات المميزة، الروحية والمادية والفكرية والعاطفية، التي يتصف بها مجتمع أو مجموعة اجتماعية، وعلى أنها تشمل -إلى جانب الفنون والآداب- طرائق الحياة، وأساليب العيش معا، ونظم القيم، والتقاليد، والمعتقدات".

مجموعة السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية المميزة للمجتمع أو مجموعة اجتماعية لا تشمل الفن والأدب فحسب بل تضم أيضا أنماط الحياة وطرق العيش معا وأنظمة القيم والتقاليد والمعتقدات. ربما يمكننا إضافة "الأبدية" إلى هذا التعريف؛ فقد تسقط المدن ولكن مساهماتها الثقافية يمكن أن تدوم أكثر من الشعوب والقوى التي بنتها، حيث كانت حدائق بابل المعلقة واحدة من عجائب الدنيا السبع في العالم القديم، وبالرغم من عدم وجود دليل مرئي على وجودها إلا أن أهميتها الثقافية لا تزال قائمة. وتقع أطلال بابل نفسها داخل حدود العراق وهي أحد مواقع التراث العالمي لليونسكو، وكانت عاصمة الإمبراطورية البابلية الجديدة بين 626 و539 قبل الميلاد، ومثلت تعبيرا عن إبداع الإمبراطورية في أوجها.

وبعد 2600 عام ظهرت أهمية الاستثمار في المبادرات الثقافية التي تجمع الناس في دبي. وعلى مدار 170 عاما قدم إكسبو الدولي منصة لعرض أعظم الابتكارات من جميع أنحاء العالم. وأقيم أول معرض عالمي في قصر الكريستال في منطقة هايد بارك في لندن سنة 1851، حيث احتفل بالعجائب الصناعية في عالم سريع التغير. وأقام معرض دبي إكسبو -وهو أول معرض من نوعه في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا- مؤخرا حفل الافتتاح الكبير تحت أكبر قبة غير مدعمة في العالم في ساحة الوصل، والتصميم مستوحى من شكل خاتم ذهبي عمره 4 آلاف سنة من العصر الحديدي عُثر عليه في موقع ساروق الحديد الأثري. ويعدّ شعار معرض دبي مثالا رائعا لإحياء الجذور الثقافية القديمة وإعادة تاريخها بشكل خلاق للجمهور الحالي.

وتعمل وجهات مثل دبي وسنغافورة وهونغ كونغ على تنشيط هوياتها الثقافية باستمرار في محاولة للبقاء بارزة في عالم سريع التغير وموجود إلى حد كبير عبر شبكة الإنترنت التي تتراجع فيها مدة حياة المشاريع الكبرى. لكن هل يستحق كل هذا المجهودات المبذولة؟ هل يعدّ بناء (وأحيانا إعادة بناء) الثقافة في بيئاتنا الحضرية أمرا مهما؟ وفقا للدراسات الحديثة الإجابة هي "نعم"، فهذا مرتبط ارتباطا وثيقا بالازدهار.

وجدت دراسة لليونسكو في 2016 أن الثقافة قادرة على جعل المدن أكثر ثراء وأمانا واستدامة. وكتبت إيرينا بوكوفا، المديرة العامة السابقة لليونسكو، في مقدمة التقرير العالمي -الذي جاء بعنوان "الثقافة: المستقبل الحضري"- "إن الثقافة تكمن في قلب التجديد والابتكار الحضريين". وأضافت أن التقرير قدم أدلة ملموسة تظهر قوة الثقافة كأصل استراتيجي لإنشاء مدن أكثر شمولا وإبداعا واستدامة.

وفي الفترة الأخيرة أصدر مركز الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود للثقافة العالمية (إثراء) سلسلة من ثلاثة تقارير تركز على الثقافة، وتهدف إلى تعزيز فهم أكبر لكيفية تطور الصناعة الثقافية والإبداعية في المملكة العربية السعودية والمنطقة. ومن أبرز الأحداث أن المشاركة الثقافية آخذة في الازدياد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع وجود آفاق نمو أعلى في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر. وسيظهر الإصدار أن دول الخليج قد تبنت نهجا من أعلى إلى أسفل في التنمية الثقافية. فهي تستثمر الأموال العامة بكثافة لإنشاء المؤسسات والأطر والبنى التحتية والمساحات لتمكين الصناعة الإبداعية ليس فقط من الوجود بل من الازدهار. وفي المقابل، اتبعت دول المشرق العربي وشمال أفريقيا العربية نهجا تصاعديا مدفوعا بمبادرات خاصة وشعبية ومشهد ثقافي نابض بالحياة. ويبدو أن كلا النهجين ناجحان مع 90 في المئة من المشاركين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذين قالوا إن المشاركة الثقافية مهمة بالنسبة إليهم.

وتؤكد هذه الرغبة المتزايدة في المشاركة في التجارب الثقافية صحة نهج الاستثمارات الثقافية. وكان البلاط الملكي في الماضي يستعرض ثراءه وأهميته الثقافية من خلال قطعه الفنية وشخصياته الثقافية البارزة في ذلك الوقت. أما اليوم فتوجد محكمة الرأي العام على نطاق عالمي أوسع. وهناك ارتباط جوهري بين الثقافة والازدهار الاقتصادي، حيث يوجد مطلب مشترك للحفاظ على المدينة الثقافية ذات الصلة وجذب انتباه الجماهير المتنقلة.

* سنديكيشن بيورو

الثقافة تحيي سيرة المدن

الحركة المتسارعة للتمدن تفرض تعزيز خدمات الأمن السيبراني

لندن – تنشغل أغلب الحكومات بمحاولة استشراف مستقبل المدن والتحديات التي ستفرضها حركة التمدّن وزيادة السكان لتعزيز الأمن، وذلك من خلال تطوير وابتكار حلول جديدة تمكن من بناء مدن ذكية آمنة في عالم سيبراني متغيّر.

ومؤخرا أطلقت مؤسسة القمة العالمية للحكومات تقريراً جديداً بعنوان "دمج الحلول الأمنية في تصميم المدن الذكية. كيف نبني مدينة ذكية آمنة في عالم سيبراني متقلب"، ضمن سلسلة تقاريرها المعرفية لدعم الحكومات في هذا المجال.

وأشار التقرير الذي تم إطلاقه بالشراكة مع شركة الاستشارات العالمية "إرنست ويونغ"، بالتزامن مع اليوم العالمي للمدن الذي يصادف 31 أكتوبر من كل عام، إلى أن المدن ستشهد تغييرات جذرية بحلول عام 2050، من خلال زيادة عدد السكان فيها بنسبة تصل إلى 70 في المئة، ولفت إلى أن 95 في المئة من التوسع الحضري سيحدث في الدول النامية، ما يحتم مواكبة هذه التغيرات الكبيرة من خلال تصميم المدن، بحيث تستطيع احتضان أعداد السكان في المستقبل.

وركز التقرير على التحديات الرئيسية التي تواجه المدن الذكية، وتشمل: الأجهزة غير الآمنة، وربط الرؤية بالاستراتيجية والسياسات، وتنفيذ البرامج المتعددة بشكل متزامن، ومساحة الهجوم الكبيرة، وعدم كفاية التمويل، وغياب الهيكل الأمني الموحد، والضوابط الأمنية الخاصة بالبنية التحتية للتقنيات التشغيلية، إضافة إلى نشر التقنيات الثورية.

وقال محمد يوسف الشرهان نائب مدير مؤسسة القمة العالمية للحكومات إن التقرير يسلط الضوء على أهم التحديات السيبرانية التي تواجهها المدن الذكية وضرورة تعزيز المعرفة الحكومية، بما يسهم في تطوير المدن التي يعيش فيها اليوم نحو 4.2 مليار نسمة، ووضع الحلول والمبادرات الكفيلة بتصميم مدن متقدمة قادرة على توفير كامل الخدمات وتعزيز الأمن السيبراني لحماية السكان واستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة خلال السنوات المقبلة.

من جهته، قال سامر عمر رئيس خدمات استشارات الأمن السيبراني للقطاع العام والحكومي في منطقة الشرق الأوسط لدى شركة "إرنست ويونغ" إن "حركة التمدّن المتسارعة أدّت إلى إجهاد البنية التحتية المادية والرقمية لمختلف البلدان، ولذلك لا بد على المدن الذكية التركيز على ثلاثة عناصر أساسية في برامجها الرقمية، هي: الأفراد والعمليات والتكنولوجيا".

وأضاف أن الزيادة المضطردة في الاتصال وتطبيق التقنيات الناشئة، التي سرّعت تطبيقها جائحة كورونا المستجد، بيّنا وجود تحديات جديدة، ما يحتم على الحكومات والمدراء التنفيذيين التفكير جيدًا في استراتيجيتهم ونظامهم الإلكتروني الحالي وما ينطوي عليه من مخاطر، ليتمكنوا من فهم التحديات، وتحديد دورهم في بناء بيئة إلكترونية آمنة لمجتمعاتهم وشركائهم والحكومات.

وتناول التقرير أهم عوامل بناء المدن الذكية، التي تتطلب اتخاذ الإجراءات لضمان التطوير التقني للمدن وحمايتها من التحديات التي تصاحب تطورها وزيادة معدلات السكان، وأهمية التكنولوجيا الحديثة التي تشكّل حلقة تربط بين القطاعات والأنظمة والأجهزة المختلفة، بما يسهم في تعزيز الأمن السيبراني للسكان، ودعم الممارسات الجديدة التي تستطيع الحكومات من خلالها مواكبة عصر التحول الرقمي السريع.

وركز التقرير على عدة محاور رئيسية لتعزيز الاستفادة من الابتكار والتكنولوجيا في تطوير مستقبل المدن، هي: تصميم المدن الذكية، واتجاهات الأمن السيبراني، والحلول الأمنية، وأهم المحاور التي ينبغي على الحكومات مراعاتها عند تبني منهجية دمج الحلول الأمنية في تصميم المدن الذكية، ودور الحكومات في تطوير وإعداد سياسات الأمن السيبراني والحفاظ عليها، وضرورة وجود بنية تحتية رقمية آمنة.

وسلط تقرير "دمج الحلول الأمنية في تصميم المدن الذكية" الضوء على أبرز الاتجاهات التي تؤثر على عمليات المدن الذكية، وكيفية تطويرها، بما فيها البنية التحتية، وزيادة عدد المدن الكبرى، والطفرة السكانية الكبيرة، وتبني التكنولوجيا وإنترنت الأشياء، وتطبيق حلول إزالة الكربون، ووفرة الخبرات في مجال الأمن السيبراني وتحديث برامجه، وتحديد الأصول ذات القيمة العالية، وفرق الاستجابة لحالات الطوارئ الحاسوبية، والقوانين واللوائح، إضافة إلى نماذج التشغيل المرنة.

وأكد وجود عدة عوامل أساسية تدخل في تصميم المدن الذكية، ينبغي على الحكومات مراعاتها، بما فيها التواصل والتعاون، والبيانات الضخمة وأساليب التحليل، والهيكل الأمني، وتعزيز الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص، لمواجهة التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على السكان، الذين يشكلون أحد أهم مكونات المدن الذكية.

وأشار التقرير إلى أن العالم يشهد تحولاً حضرياً غير مسبوق بحيث سيبلغ عدد سكان المدينة الواحدة من 5 إلى 10 ملايين نسمة بحلول عام 2030، ما يتسبب بضغوط عديدة على أنظمة البنية التحتية التي تم تصميمها لتلبية متطلبات نسبة أصغر من السكان، ما يحتم على المدن تبني أحدث الوسائل التكنولوجية وأنظمة الاتصالات لتحسين العمليات والخدمات الحضرية وتنفيذ إجراءات الاستدامة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من أجل ضمان التنمية المستدامة.

سامر عمر
على المدن الذكية التركيز على الأفراد والعمليات والتكنولوجيا

وأوصى التقرير بمجموعة من الحلول التي تدعم جهود تطوير المدن الذكية المستدامة، والتي تقدم كافة الخدمات للسكان وتحافظ على أمنهم السيبراني، من خلال إجراء تقييم استباقي ودوري للمخاطر الإلكترونية، ووضع الخطط وإعداد قدرات استجابة للتحديات، ومراجعة وتقييم منظومة الأمن السيبراني بشكل مستمر ومراقبة البنية التحتية للتقنيات التشغيلية.

كما أوصى بضرورة تبني منهجية متعددة المستويات للاستجابة للتحديات السيبرانية، وأهمية استفادة المدن من تطوّر بيئة الأعمال الرقمية المبتكرة مثل الأتمتة باستخدام الروبوتات وتقنية "بلوك تشين" والذكاء الاصطناعي، إضافة إلى تطوير منهجية متقدمة للتعامل مع مختلف التحديات السيبرانية، وتعزيز مرونة وجاهزية المدن الذكية ومواكبة التطورات التكنولوجية، بما يضمن حماية أنظمة المدن، وتعزيز قدرات الأمن السيبراني وتحديث الإجراءات والعمليات المتبعة الهادفة لتطوير نظم استجابة فعالة لتحديات المستقبل.

ارتفاع عدد السكان يفاقم التحديات الأمنية أمام الحكومات